

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح

قوله فانه ما دل على حدث الفعل اللفظ الذي دل على حدث ونسبة الاذات وزمانها بخلاف المشتق وما فيه المشتق غير والعلو الحرف المذكور بخلاف الفعل فانه
 والعلوية مع النسبة الى الفاعل قوله ومنه قوله الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس اسم الجنس هو ما وضع لان يقع على شئ وعلى ما اشبهه في الحقيقة الجنسية كالاسد فانه موصوف
 كلفه في خارج عن الابدان الالفاظ انما وضعت بازاء الماهية الخارجية لا الذميمة الا علم الجنس كما ساءت فانها موصوفة للحقيقة المنيرة للاسد مطابقة لكل فرد
 خاص في قلاتنا وغيره ما وضعوا اذا اطلقت على فرد من الافراد الخارجية لم يكن ذلك للاطلاق بل بالوضع بل مطابقة تلك الماهية كلفه في خارج فيكون اطلاقه على كل فرد
 بطريق المجاز بخلاف اطلاق اسم الجنس فان اطلاقه عليه حقيقة قوله كانت اسمها فانها موصوفة للحقيقة الذميمة للاسد التي هي شئ معين غير موصوف للحقيقة التي
 هي شئ قال ابن الحاجب والفرق بين قولك اسد واسم اسد موصوف لواحد احد الجنس في اصل وضعه واسم موصوف لمتنوع للحقيقة المتحدية في الابدان
 فاذا اطلقت اسدا على واحد اطلقت على اصل وضعه واذا اطلقت اسما على الواحد فانما اردت الحقيقة وزمها اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود لا بقدره قوله
 لا مقصود باعتبار الوضع قوله سده شرفه قدس سره

قوله

في مفهومه وضارب ليس كذلك لانه يدل على ذات ونسبة الى الحرف بنحو
 يظهر وروى ضارب بدون هذا الفرق على حد النجاة الا اذا اعتبر الاقتران
 المتأخوذ فيه اعم من ان يكون في اللفظ ما يدل عليه او لا كما هو المفهوم من اطلاق
 او فرض اقترانه بما يدل على اقتران معناه باحد الازمنة كقولك زيد ضارب
 عند فانه يحتمل ان يكون هذا الضمير عائدا الى الفعل ويكون موصولة وموصوفة
 وان يعود الى ضارب ويكون كلمة مافيه فادل على حدث ونسبة الى موضوع
 وزمانها الساتس ومنه اي وما سبق من التقسيم ولما لم يخرج ذلك للعلم
 الجنسي ذكر فلا بد من توجيه لذلك الكلام وهو انه لما علم من التقسيم كون اسم
 الجنس موضوعا للمعنى الحقي الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار تعيين
 فيه ومعلوم ان العلم من المعارف كلها يعتبر فيها معهودية المسمى وان
 تلك المعهودية داخلية في مسمى جوهر اللفظ فيستفاد الفرق مما ذكره
 مع انضمام خارج معلوم بان مدلول العلم الجنسي فيه المعهودية المفقودة
 في مدلول اسم الجنس ولا شك في هذا التوجيه وكان الاحسن الاكتفاء
 بذكر الفرق من غير توجيه يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس
 فان علم الجنس كما ساءت وتحقق ذلك يعلم مما ذكره في العوائد القياسية
 في تحقيق معنى التوليف وضع لمعين بجمهه قوله ان علم الجنس كما يدل على
 الحقيقة من حيث هي هي يدل ايضا بجمهه ووضعا على كون تلك
 الحقيقة معلومة للمخاطب بتعيينه عند معهودية واسم الجنس لا يدل
 على ذلك التعيين اصلا بل هي دالة على نفس تلك الحقيقة من غير
 اعتبار تعيين وعدم فيما ثم اذا اريد الدلالة على ذلك التعيين يتناول
 الامر خارج كالاتم التوليفية فالعنوان قوله مفهوم علم الجنس وخارج

عن مدلوله
 لا مقصود

قوله ثم جاء التعيين قوله وتحقيق ذلك علم ما ذكر في العوائد القياسية في تحقيق معنى التوليف قوله وحاصله ان كصلا وتعلقه بذلك الغير الذي هو معنى فيه قوله والموصول بهم اسمهم في لفظ
 يتعين بغير الصلة الذي هو معنى فيه ان تعلقه بذلك الغير الذي هو معنى فيه قوله الفاعل هو مسمى فاشبه الحرف عنها و
 سده شرفه قدس سره

وهو

عن مدلول اسم الجنس وضعا واسد وضع لغير معين ثم جاء التعيين
 وهو معنى فيه من اللام السابق الموصول عكس الحرف حاصل معنى
 العكس فيه ان حصل الحرف بغيره هو كلفه لظرف لمعناه ومعناه كما يظن
 له وتحصل الموصول بغيره هو كلفه لظرف لمعناه ومعناه كما يظن فان
 الحرف يدل على معنى في الغير وتحصل اي تعيين الحرف بل تعيين معناه بما
 اي بذلك الغير الذي هو اي الحرف بل معناه معنى فيه فالضمير ان الاو
 راجحا اما الى الحرف او الى المعنى في الغير والثالث الى الموصولة بخ
 هو والموصول مبهم اي معناه امر مبهم عند ال مع تعيين عنده بمعنى
 حاصل فيه اي في الموصول بمعنى معناه وهو مضمون الصلة المعهودة وثبوت
 لمعناه وانما قيد الابهام بكونه عند ال مع لانتفاء الابهام في المعنى المراد
 بالموصول عند المتكلم بتعيين لمعنى فيه التام من الفعل والحرف يشتركان
 في انهما لا بد لان علم معنى باعتبار كونه ثابتا للغير اما الحرف فلان المعنى
 النسبي الذي هو مدلوله كالاتي اعتبر ثبوتها لتعلقه بذلك
 المعنى النسبي من طرفه على وجه يتبعها في تحصيله ذمها وخارجا واما
 الفعل فلما دلالة على الحدث الصالح للانتساب الى ذات فالمعنى
 مع ذلك الانتساب وضعا فالثبوت للغير على وجهين احدهما ما
 صح فيه اثبات ما ثبت بذلك الثبوت لغيره وهذا يقتضي الاستقلال
 بالمفهومية كانه في الحدث المعبر عن مدلول الفعل وانها كما لا يخفى فيه
 ذلك وهو الذي ثبوتها على وجه يتبع غيره ولا استقلال بالغير كما في معنى
 الحرف ومن هذه الجهة امر جهة اعتبار كون ذلك المعنى ثابتا للغير لا يثبت
 له الغير فاشبه الحرف عنها مستعملين في معانها الاربعة ان يتبع عن غيرها كالاتي



79

قوله العلم مفهوماً كلياً لا شك أن الحدث المقدر في مدلول الفعل كونه وحده ليس مدلولاً بل اعتبر فيه نسبة في زمان معين الموصوف مائتة تامة وهذا المجموع المركب
من الحدث وتلك النسبة التامة لا يصلح أن يكون محكوماً عليه ولا محكوماً به والاعتبار نسبة في قول فجاز نسبة الخاص إلى الموصوف مائتة تامة وهذا المجموع المركب
معنى كونه في فليجزم اليقظة وكذا قوله لا يعقل غيره يحجزه على أن الحرف لا يقع محكوماً به كما يكون محكوماً به وتوضيح هذه المعاني على ما ينبغي استفادتها من تلك الرسالة
قوله وفي صفة الغائب في كليتة نظر أي إذا كان المرجع إليه شخصاً فلا بحث في جزئية وأما إذا كان المرجع إليها عاماً ففي كليتة وفي جزئية بحث قوله لو ووضوح الاصناف فيه بحث لأن
الاضافة لا تضيق الشخص مطلقاً أنا يفيد إذا أضفنا الشخص كالألوان الحجاب ونبيذ القوة وتخصيصها مع التكرار وأكثرها أيضاً في الشيء لا يصلح أن يجرى بين
فقوله لا يستعملان إلا في الجزئين ليس على ما ينبغي ذكره في الضمير الذي يصفها في تحت تعريف المصنف لأن الاضافة إلى غير المعين لا يفيد معناها وهو المضاف في
أحد الحجة قوله لا يربك أو لا يربك في أنك استعمال بعض الألفاظ والكلمات والجرىات مكان بعض الألفاظ بالوجه قوله معا واللفظ التناوب

لا يجوز
لا يجوز

التناوب ما عدا النسبة المنسوبة
إلى السيد الشرح من سببه
الربطية في كونها
كليتين وفروعها
في الجزئين في الاستعمال
أولاً لا عبرة بالوضع
ح



يختلف الاخبار بهما فان الفعل وان لم يصح الاخبار بهما معناه لكنه يصح
جزءه الذي هو الحدث التاسع الفعل مفهوماً كلياً المراد بمفهوم الفعل المجمع معناه
موصفة بالكليتة وصف لكل بصفة الجزئ الذي هو الحدث وأما بعض معناه الذي
هو الحدث والأول أظهر وان كان كذلك فرفع مؤنثة التكلف والوصف بالكليتة
قد يتحقق في ذوات متعددة فجاز نسبة إلى خاص منه أمر تلك الذوات
وتذكر الضمير بتأويل المذكور في خبره دون الحرف إذ تحصل مدلوله أي هو بما يحصل
فلا يعقل غيره إننا نأخذ غيره العائنه في صير الغائب وفي كليتة نظر فظاهر وفي
بعض النسخ وفي كليتة وفي جزئية نظر إذا كان المرجع إليه شخصاً فلا يفتقر جزئية
وأما إذا كان المرجع إليه كلياً عاماً ففي كليتة وفي جزئية نظر الحاد عشر ذو وفوق
اعلم ان في الاسماء ما يشابه الحرف في التزام ذكره مقووناً بمتعلقه وذلك مثل ذو
وفوق من الاسماء اللازمة اضافة فنسبة على تفرقة بينهما وهو ان مع الحرف جزئي
مشخص وموزو وفوق ارضاجب وعلو كلي مفهومهما كلي غير صاحب وعلو
وان كانا لا يستعملان الا في جزئين اصنافين بالنسبة الى معانيهما الذي هو
والعلو والاصح ان يحل ذلك على الجزئية الحقيقية لان عودوا للاضافة لا يقتضي
الاجزئية الاضافية فقول الانان ذونطق لو ووض الاضافة فلا يكونان جزئين
حقيقيين كما هو مع الحرف الثاني عشر ختم الرسالة برقع ما عسى ان يحظر بعض الايام
وهو الحكم بالجزئية والكليتة والعلو والموصولة وأما على الالفاظ أي هو باعتبار ما استعملت
فيه من المعاني فإذا قلت جادني ذو وما وادرت شخصاً تزيد من لفظ زيد فربما يتوهم ان
ذو جزئي بل علم الاستعمال فيما استعمل في لفظه فرفع ذلك بان العشر في وصف الالفاظ بما
ما ذكره الصفا وهو حال الوضع لا حال الاستعمال والموضوع له في ذو امر كلي فلا يكون على جزئياً
وكذا الحال إذا استعمل في معنى زيد لفظ بعض الموصولات والضمائر والاسماء الاشارة لا يربك
الربطية في رتبة وشك تعاور اللفظ ارتناوبها بعضها مكان
بعض اذ المعنى الوضع ثم شرح المعنى الجامع قوساً

فلا يفتقر

نَهْأَلَه ٱلْمَفْطُورَة